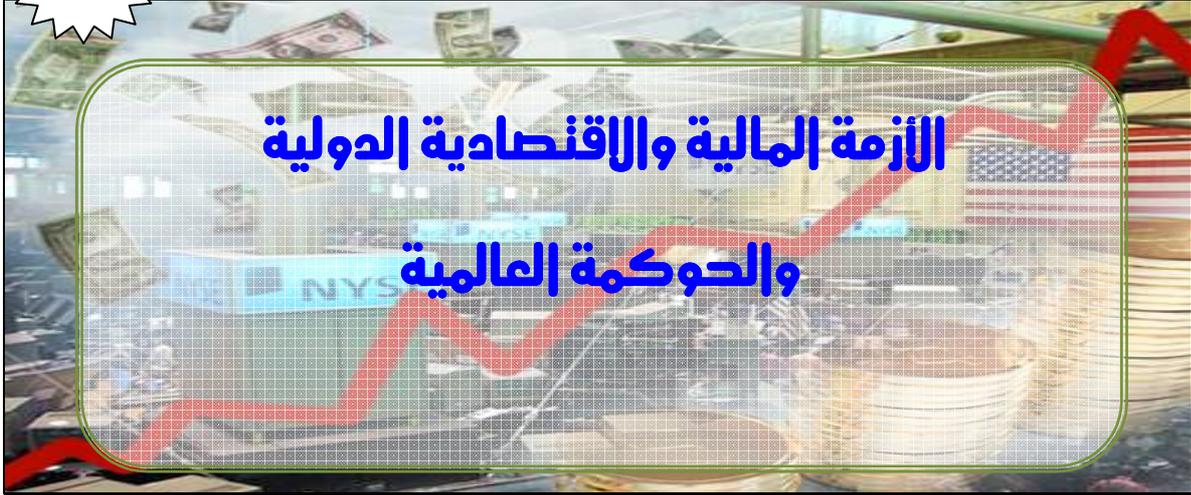


بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

53



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في
التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية

من إعداد الباحث

صحراوي إيمان
. أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية
والتسيير بجامعة فرحات عباس سطيف.
الهاتف: 0779235603. البريد
الإلكتروني: imenesah@yahoo.fr

أ.حرفوش سهام
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية
والتسيير بجامعة فرحات عباس
سطيف. الهاتف: 0778035693. البريد
الإلكتروني:
sihemharfouche@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك ودورها في التخفيف من حدة الأزمة الحالية، حيث سيتم التطرق إلى أحدث الأساليب مع عرض كيفية استخدامها في معالجة بعض تأثيرات الأزمة الحالية على أداء البنوك .

The aim of this contribution is to shed light on modern methods of credit risk management in banks and their role in alleviating the current crisis, which will be addressed to the latest techniques with the presentation of how to use it in addressing some of the effects of the current crisis on bank performance.

مقدمة:

أدت الأزمة الحالية بالبنوك إلى التشدد في منح القروض حتى تتفادى الوقوع في مشاكل جديدة تؤدي بها إلى التصفية كمثيلاتها التي هزتها الأزمة، ولكن بالمقابل، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الإقراض يعتبر وسيلة للحصول على أسواق جديدة، و مصدرا هاما للربح في البنوك، خاصة عند تغيير بعض المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة و فترات السماح و طريقة التسديد.

وعلى اعتبار أن القرار الائتماني مبني دائما على درجة من درجات احتمال الفشل، فإن هذه الفكرة هي التي أفضت إلى ظهور طرق وتقنيات تتجه إلى إدارة مخاطر القروض التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها، والتي يصعب استبعادها نهائيا، مما يحتم على البنك اتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب هذه المخاطر والتخفيف من آثارها بجهد دؤوب. وبناء على ما تقدم يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا في السؤال التالي: ما مدى مساهمة الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك في التخفيف من حدة الأزمات المالية؟

أولا/ مفهوم الأزمة المالية :

لقد كان للأزمات المالية تأثير كبير على اقتصاديات الدول، مما سبب مشاكل كبيرة في الأنظمة المصرفية و في قيمة العملة، مما أثر سلبا على كل قطاعات الاقتصاد، وفيما يلي أهم التعريفات للأزمة المالية.

1 - تعريف الأزمات المالية:

يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف. و هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها¹.

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. وكما تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى².

وتعرف أيضا بأنها الانخفاض المفاجئ بأسعار نوع أو أكثر من الأصول، وقد يحدث الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية" مثلا. والفقاعة المالية أو السعرية - أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا- هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل مثلا، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية³.

وتصنف الأزمات المالية إلى الأنواع التالية⁴:

1- أزمة عملة: أو ما يسمى بأزمات سعر الصرف، أو أزمات النقد الأجنبي، يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما إلى إحدى هجمات المضاربة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد. ويتميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات الطابع القديم، وهي التي تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق الضوابط المتزايدة على رأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة. أما الأزمات ذات الطابع الجديد فتتركز على القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأس مالية الأكثر تحرراً وتكاملاً إلى الضغط سريعاً على سعر الصرف⁵.

2- أزمات مصرفية (ائتمانية): وهي نوع من الأزمات يتعرض فيه بنك أو عدد من البنوك التي تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب، مما يرغم الحكومة على التدخل بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملات، وتستخدم المعايير التالية للتعرف على الأزمة المصرفية والمتمثلة في⁶:

- نسبة القروض المدعومة إلى مجموعة القروض تتجاوز 10% ؛
 - إذا تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ 2% من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - إذا نتج عن الأزمة تأمين بعض البنوك؛
 - هناك حالة هستيرية بنكية متمثلة في تسهيل كبير للودائع من قبل المودعين، مما يستدعي تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق البنوك أو تعميم تأمين القروض.
- 3- أزمات مديونية خارجية:** تعني عدم قدرة بلد ما أو مجموعة من البلدان على خدمة ديونها الخارجية، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة.

4- أزمات مالية شاملة: وهي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على أن تعمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مواتية بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع من الأزمات المالية الشاملة صور مختلفة من الأزمات أهمها⁷:

أ- أزمة سيولة: هي غالباً ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك، ويمكن التغلب عليها إذا كانت تتعلق ببنك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله للبنوك الأخرى للحصول على السيولة اللازمة، أما إذا كان التزام على سحب الودائع يمثل ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي، فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسهيلها يؤدي إلى انهيار قيمتها، ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات (أي حالة إفسار مالي)؛

ب- أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات: وتنتج عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين أصول وخصوم البنوك، ومحدودية رؤوس أموالها، وحينما تتعرض المشروعات والبنوك للتعثر وتصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها، فإنها تميل إلى الدخول في مجالات استثمار تتسم بالمغامرة وارتفاع درجة المخاطر على أمل الحصول على عوائد

مرتفعة بدلا من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العوائد، و في معظم الأحيان ينتهي بها هذا السلوك للإفلاس؛

ج- أزمة انفجار فقائيع الأصول: تكون نتيجة ارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا شديدا بسبب هجوم مضاري عنيف لاتقاد المضاربين أنهم بعيدين عن مخاطر انهيار السوق لتحقيقهم مكاسب رأسمالية كبيرة تؤمنهم ضد هذه المخاطر. لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار.

5- أزمة استراتيجيات وقف الخسائر: ينتج هذا النوع من الأزمات عن استخدام ممارسات معينة من جانب التجار والمضاربين لتنظيم عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، حيث يصرون أوامرهم للسماسة بالبيع أو بالشراء عند أسعار معينة فإذا ما انتشرت هذه الممارسات، فإن انخفاض الأسعار قد يتفاقم بشكل ضخم نتيجة هذه الممارسات. وبشكل عام يمكن استعراض الأعراض المختلفة التي أجمعت الدراسات العديدة للأزمات المالية في الآتي⁸:

- ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي؛
- خصائص هيكلية (اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج) وتزداد خطورة عندما يكون جزء كبير من الائتمان موجها للقطاع الخاص؛
- المخاطر المعنوية (قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية) مما يعني تزايد المخاطر؛
- تؤدي المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين (سلوك القطيع)، ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها؛
- هيكل تدفقات رأسمال الأجنبي عنصر هام، فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية؛
- تلعب الصدمات الخارجية دورا هاما، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات؛
- قد تكون أسعار الصرف الحقيقية غير موجهة بشكل سليم؛
- هروب رؤوس الأموال للخارج، ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون الغير قابلة للتحويل، وانهيار أسعار الأصول وتبدأ عملية الدوارة لتزيد من تعقيد مشاكل البنوك بدرجة أكبر؛
- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار، وتتشأ معها أزمات مصرفية جديدة.

2- أسباب الأزمات المالية:

قد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، فقد ترجع أسباب حدوث الأزمات إلى النقاط التالية⁹:

(1) عدم تماثل المعلومات: يعني أن يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب عن ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية؛

(2) التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة: إن حساسية البنوك شديدة للتغيرات الكبيرة التي تحدث في الأسعار وفقدان الثقة، وذلك بالإضافة للعوامل الخارجية مثل تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية، والآثار المترتبة عليها من حفز انتقال رؤوس الأموال وتغير أسعار الصرف، فتقع البنوك في المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالإضافة إلى المتغيرات المحلية كمعدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية؛

(3) **التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول:** إن التزايد الكبير في عمليات الإقراض وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية، بالإضافة إلى عدم التناسق بين أصول وخصوم البنوك (التزامات قصيرة المدى مقابل أصول طويلة المدى أو التزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية)¹⁰؛

(4) **عدم التحضير الكافي للتحرير المالي:** عند التحرير لسعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسار الفائدة المدارة التي كانت تجعل سعر الفائدة على الأجل القصيرة أقل من الأجل الطويلة، ومع رفع القيود على منع الائتمان يزيد الطلب في القطاعات التي تم تحريرها كالعقارات والسندات، بالإضافة إلى أن خفض نسبة الاحتياطي يسمح للبنوك بتلبية الطلبات المتزايدة دون التقدير الصحيح والكافي لمخاطر الائتمان.

(5) **ضعف النظم المحاسبية والإفصاح:** حيث أن الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه البنوك إذا كان ضعيفا وهشا فسيؤثر سلبيا على أداء البنوك، إذ يجد معظم المحللين أن النظم المحاسبية والإفصاح المتبعة تعد من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك، مما يصعب من عملية مراقبة البنوك لعدم توفير ملومات دقيقة وموضوعية وشاملة حول المقدرة الائتمانية للعملاء، كما أن طول الإجراءات وتعقيدها لمطالبة البنوك بحقوقها اتجاه المقترضين يزيد من قيمة خسائر البنوك ومن تكاليف الإقراض .

ثانيا: الأساليب الحديثة لإدارة والتحكم في المخاطر الائتمانية للبنوك:

قبل التطرق إلى أساليب إدارة المخاطر الائتمانية، يجب أولا التعريف بالمخاطر الائتمانية، ثم بعد ذلك التعرض إلى التعريف بإدارة المخاطر الائتمانية، وبعد ذلك شرح الأساليب الحديثة المستخدمة لإدارة والتحكم في تلك الأخيرة.

1-تعريف إدارة المخاطر الائتمانية:

قبل التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر الائتمانية، تجدر الإشارة إلى تعريف المخاطر الائتمانية أولا والتي تسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل، و يعتبر أهم خطر يتعرض له البنك، ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله و ذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة.

وتنشأ مخاطر الائتمان بسبب التغير في الظروف الاقتصادية و مناخ التشغيل بالمؤسسة بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض، ونجد أنه من الصعب على البنك التنبؤ بهذه الظروف و التغيرات التي تطرأ على المؤسسة، فهذا السبب فإن البنوك تقوم بتحليل كل قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض. ولكن لسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية بوقت طويل¹¹.

وفي حالة زوال المؤسسة المقترضة قد لا تنتج عن تصفية ممتلكاتها بمختلف أصولها ما يكفي للإيفاء بجميع حقوق الدائنين و بطبيعة الحال ما البنك إلا عنصر فقط منهم، وقد لا يحصل إلا على جزء مما منحه كقرض و سيتوجب عليه تحمل الفارق و تتأثر بذلك عوائده¹². وحتى في حالة التصرف في الضمانات، فإن ما أثبتته الخبرات العملية للصيرفة، أن ضمانات القروض مهما كان نوعها و حجمها أحيانا فهي غير كافية لتغطية قيم القروض كلها، على اعتبار أن تحصيل مبلغ القرض بإتباع إجراءات قانونية يكلف البنك مصاريف، تؤثر على عوائده من جهة و تقوت عليه فرص استثمار أخرى وذلك بسبب طول الزمن الذي يستغرقه إجراءات المنازعات على القروض غير المسددة¹³.

إن المخاطرة الائتمانية تزداد شديتها كلما كانت الأموال المقترضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك اعتمد عليها في تقديم القروض، ففي هذه الحالة يتحمل البنك تكاليف مزدوجة، فيتحمل تكلفة ضياع مبلغ القرض و كذلك تكلفة عمليات الإيداع (الفوائد) والوفاء عند حلول أجل فك الودائع، وهو

ما يمكن أن يترتب عنه عسرا ماليا، يؤدي بالبنك إلى الإفلاس، أو قد تسوء سمعته و تهتز ثقته اتجاه زبائنه¹⁴.

ففي مخاطر الائتمان، هناك أنواع مختلفة من الأصول التي تكون سببا فيها، ولكن أساسا تنشأ من الأخطار المتعلقة بالقروض على اختلاف مصادرها. ويمكن أن ننبه هنا أن المخاطرة الائتمانية لا تنعدم فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا، وذلك على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطرة القروض الحكومية تكون معدومة لأنه لا يمكن للحكومة أن تمتنع عن السداد، إلا أن الشواهد تشير إلى أن البنوك تعاني من عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية في التسديد، وقد سميت هذه الحالة بـ " أزمة المديونيات العامة " بسبب ضخامة حجمها¹⁵.

إن خطر عدم التسديد يؤثر كثيرا على الهيكل المالي للبنك، و يقاس دوما بعوامل تسييره كنسبة الديون المشكوك فيها أو المعدومة، نسبة تغطية مخاطر القروض ...إلخ، وبسبب هذا الخطر نجد البنوك إتجهت إلى التشدد في منح القروض و ذلك لما تسببه في ضياع أموالها¹⁶.

ونجد أن مخاطر الائتمان لا تقتصر على توقف المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، بل تمتد لتشمل المخاطر التي تنجم عن منح الائتمان لمقترض وحيد أو لعدد محدود من المقترضين أو لقطاع معين، الأمر الذي يعرض البنك لما يسمى بمخاطر تركيز الائتمان، أي ذلك النوع من مخاطر الائتمان الذي يتعرض له البنك نتيجة عدم قيامه بعملية التنويع، فمواجهة هذا النوع من المخاطر يتطلب بناء محفظة تضم العديد من أنواع القروض و السندات¹⁷.

أما فيما يخص تعريف إدارة المخاطر الائتمانية فهي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها¹⁸.

إن إدارة المخاطر الائتمانية التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت و الدعاوى القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل و احتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، غير أن عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية¹⁹:

أ/ التحضير: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية و أجندة للتحليل.

ب/ تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

ج/ التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر و احتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

د/ وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستنبع للتعامل مع المخاطر، و كل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية و قابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر.

هـ/ التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية.

و/ مراجعة و تقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

2- الأساليب الحديثة لإدارة والتحكم في المخاطر الإئتمانية:

في بعض الأحيان قد تطرأ تغيرات على وضعية المقترض مما قد يعرضه لخطر التعثر الذي تحاول البنوك جاهدة عدم الوقوع فيه، لهذا هناك بعض الطرق لإدارة والتحكم في المخاطر سيتم التطرق إليها في مايلي:

❖ **أسلوب معدل الفائدة المعدل بالخطر:** ويطلق عليه أيضا أسلوب تسعير المخاطرة الإئتمانية، و لقد تطور في الفترة الأخيرة كبديل لمنهج تقليص مخاطر الائتمان، و يهدف هذا الأسلوب إلى أن يجعل من درجة المخاطرة جزء من تكلفة الاقتراض. إذن المبدأ الذي يعتمد عليه هذا الأسلوب الذي قد يطلق عليه البعض مدخل الهوامش، هو تقسيم معدل الفائدة إلى جزئين: معدل الفائدة الخالي من المخاطر و علاوة المخاطر المعروفة بالهامش²⁰.

ويتضح أن معدل العائد الذي يجب أن يحققه البنك من القروض، أن يكون أكبر من معدل العائد المالي الخالي من الخطر، حيث معدل العائد خالي الخطر يساوي معدل العائد على السندات الحكومية المتساوية المدة مع العمر القرض، أي بمعنى أن البنك لو استثمر المبلغ الذي سيقدمه للمقترض في شراء سندات حكومية التي تكون نسبة الخطر فيها متدنية جدا سيأخذ بفرض 8 % كعائد. لذا لو قرر عدم الاستثمار في هذا الاقتراح و إقراض أمواله لعملائه، فعليه أن يطلب عائد قيمته 8 % التي كان سيحصل عليها من السندات و يضيف له علاوة المخاطر حسب درجة مخاطرة القرض الممنوح²¹. لذا نجد أن فكرة هذا الأسلوب هي تعديل سعر الفائدة أو العائد استنادا إلى دالة المقايضة بين الخطر والعائد، حيث نجد أن البنوك يجب أن تطلب عائد مرتفع كلما زادت حجم المخاطر المحيطة بالقرض، وذلك لكون أن البنك هو الذي يتحمل مخاطرة ضياع أمواله فيما لو تعثر القرض، لذا يجب أن يطلب عائدا مساوي لمعدل الفائدة المطبق في السوق مضافا له علاوة الخطر و التي تقدر حسب طبيعة كل قرض.

إذن علاوة المخاطر التي يتم إضافتها إلى السعر الأساسي تتفاوت من عميل لآخر وفق اعتبارات هامة أبرزها²²: * حجم القرض أو التسهيل؛ * طبيعة و حجم المخاطر المصاحبة لنشاط العميل؛ * طبيعة الضمانات المقدمة من العميل أو ما إذا كانت لا توجد، فالعلاوة يجب أن تكون مضاعفة.

وكتوضيح لهذا الأسلوب نقدم نموذج اقترحه الكاتب Alian Galesme لتحديد قيمة علاوة الخطر، فقام باقتراح استعمال ثلاث مؤشرات و التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وهي كالتالي²³:

1- الاستقلالية المالية للمؤسسة والتي تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة + حساب جاري الشركاء

=R1

مجموع القروض

والنتيجة المتحصل عليها يجب إعطائها تنقيط مناسب حسب ما يلي:

النقطة	النتيجة
1	$R_1 < 65\%$
2	$50\% < R_1 \leq 65\%$
4	$30\% < R_1 \leq 50\%$
7	$10\% < R_1 \leq 30\%$
10	$R_1 \geq 10\%$

2- المردودية الاقتصادية للمؤسسة والتي تحسب كالتالي:

نتيجة الاستغلال + الاهتلاكات

=R2

رقم الأعمال خارج الرسم

والنتيجة المتحصل عليها تنقط حسب طبيعة نشاط المؤسسة كالتالي:

النقطة	خدمات	تجارة	صناعة
1	$R_2 < 15\%$	$R_2 < 5\%$	$R_2 < 10\%$
2	$12\% < R_2 \leq 15\%$	$4\% < R_2 \leq 5\%$	$8\% < R_2 \leq 10\%$
4	$7,5\% < R_2 \leq 12\%$	$2,5\% < R_2 \leq 4\%$	$5\% < R_2 \leq 8\%$
7	$3\% < R_2 \leq 7,5\%$	$1\% < R_2 \leq 2,5\%$	$2\% < R_2 \leq 5\%$
10	$R_2 \geq 3\%$	$R_2 \geq 1\%$	$R_2 \geq 2\%$

3- حجم المؤسسة و يحدد على أساس رقم الأعمال داخل الرسم كما يلي:

CA	النقطة
MF 300 < CA	1
MF 150 < CA ≤ 300 MF	2
MF 50 < CA ≤ 150 MF	4
MF 10 < CA ≤ 50 MF	7
MF 10 ≥ CA	10

وبعد الحصول على النتائج يتم جمع النقط لنتحصل على نتيجة واحدة تمثل مجموع النقاط تقارن بالقيم المتواجدة في الجدول التالي، لمعرفة قيمة علاوة الخطر التي يجب أن تضاف إلى سعر الفائدة الخالي من الخطر.

جدول رقم 01: تحديد قيم العلاوات تبعا لمجموع النقاط المتحصل عليها

مجموع النقط	قيمة العلاوة
3 إلى 5	0
6 أو 7	0,15 %
8 أو 9	0,40 %
10 أو 11	0,65 %
12 أو 13	1,15 %
14 أو 15	1,65 %
16 إلى 18	2,15 %
19 إلى 21	2,65 %
22 إلى 24	3,15 %
25 إلى 27	3.90 %
28 إلى 30	4,65 %

المصدر : Alain Galisne, op.cit, p. 14

وبعد الحصول على قيمة العلاوة تضاف إلى سعر الفائدة ليحصل البنك على معدل عائد يساوي لحجم المخاطر التي يتحملها.

و نجد أن تحديد سعر الفائدة مرتبط بمجموعة من العناصر مثل درجة المخاطرة، تكاليف الخدمة، اجل القرض، ظروف المنافسة في السوق المصرفي لوائح البنك المركزي. لكن مما لا شك فيه أن العنصرين الأول والثاني يلعبان دورا حاسما في هذا المجال وحتى تكاليف الخدمة تكون مرتبطة بتكلفة الوقت المبذول في تحليل المركز المالي للعميل وتكلفة الوقت المبذول في مراجعة ومتابعة القرض، لهذا نستنتج أن تكاليف خدمة القرض ودرجة المخاطرة بينهما علاقة طردية. وكتوضيح آخر عن تعديل سعر الفائدة بالخطر، نجد أن على البنك القيام بوضع متوسط معدل الفائدة المستهدف على

المحفظة و الذي نفرض أنه 9,5 % و بعد ذلك يقوم بتصنيف قروضه حسب درجة مخاطرتها، ثم يقوم بوضع 4 مستويات لمعدل الفائدة اثنان أقل من 9,5 % وهي 8,5 % و 9 % واثنان أكبر من 9,5 % وهي 10,5 % و 12 %، فنجد أن نسبة 8,5 % تمنح للقروض التي تكون معدومة المخاطر، أما 9 % فتمنح للقروض التي تكون قليلة المخاطر، و 9,5 % للقروض متوسطة المخاطر، و 10,5 % فهي للقروض التي تكون مرتفعة المخاطر نوعا ما، أما 12 % فهي للقروض ذات المخاطر العالية، وهكذا يكون البنك قد كيف سعر الفائدة على حسب درجة المخاطر المحيطة بالقروض، وهذا كمثال فقط عن تكيف سعر الفائدة حسب حجم المخاطر، ويبقى لكل بنك أن يختار المعدل المرجعي الذي يقسم على أساسه أسعار الفوائد و ذلك حسب محفظة قروضه²⁴.

ونجد أن استخدام البنوك لهذا الأسلوب، سيفتح لها الباب الواسع لزيادة أعمالها، حيث أن جانبا كبيرا من طلبات القروض التي كان سيعتذر عنها في ضوء سياسة تقليص حجم المخاطرة الائتمانية، سوف تعتبر من ضمن الاختيارات التي يمكن للبنك قبولها. ولكي يستطيع البنك أن يطبق هذا الأسلوب يجب أن يتوافر لديه مجموعة من العاملين على مستوى مرتفع من المهارة التحليلية، ومقدرة كبيرة على التنبؤ حيث أن تسعير المخاطر يعنى بالمستقبل بالدرجة الأولى. حيث نجد أن سعر الفائدة يجب أن يكون مرتبط بتوقعات أسعار الفائدة في المستقبل، وهل تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض وكذلك معدلات التضخم المتوقعة، وحجم الأموال المتاحة للإقراض بالبنك والموقف التنافسي للبنك وحصته السوقية الحالية والمستهدفة تحقيقها وغير ذلك من الاعتبارات.

❖ **استخدام أسلوب تصنيف المخاطر:** وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان ويقصد بها عادة تصنيف المقترض و المخاطر المحيطة به و ذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي على ضوءها ستحدد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض، فالتصنيف يعتبر من أحد وسائل تقييم خطر تعثر القروض.

فيمكن تعريف التصنيف بأنه " عملية تقييم المخاطر المتعلقة بورقة مالية معينة كالسندات، الشيء الذي يسمح بترتيب تلك الورقة حسب خصائصها وحسب الضمانات التي يمنحها المصدر"²⁵.

وعليه فإن التصنيف هو عملية تحليل المخاطر الناتجة عن منح ائتمان ثم الخروج بنتائج نهائية أو عملية تقييم لمعرفة مستوى المخاطر المتعلقة بالائتمان. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يستعملون مصطلح التقييم Scoring بدلا من مصطلح التصنيف rating، و لكن المصطلح الأول ضيق المعنى مقارنة بالثاني، إذ المعنى الأول تطرقنا له في المطلب السابق و رأينا أنه يقوم بتحديد نقطة Score لكل ملف طلب قرض، و على أساس تلك النقطة و بمقارنتها بالحد الفاصل الذي يثبتته البنك، يتخذ قراره، لكن مصطلح التصنيف يعتبر أوسع معنا لاختلاف أنواع التصنيفات²⁶.

ونجد أنه هناك العديد من أساليب تصنيف المخاطر نذكر منها:

1/ تصنيف المخاطر على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة : وفي هذا النوع من التصنيف لمخاطر الائتمان يعتمد على تقييم استراتيجية المؤسسة المتبعة، وذلك من خلال الاعتماد على المصفوفة الممثلة في الشكل رقم 01.

شكل رقم 01: مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة.

<p>(01) للمنشأة في السوق</p> <p>أ - نوع الصناعة :</p> <p>صناعة مستقرة في قطاع المقاولات و الإنشاءات. (تصنيع المعدات الثقيلة)</p> <p>ب - المركز التنافسي للمنشأة: ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا.</p> <p>ج - الهدف الاستراتيجي: المحافظة على هذه الحصة السوقية.</p> <p>درجة مخاطرة الائتمان : منخفضة.</p>	<p>(02)</p> <p>أ - نوع الصناعة:</p> <p>صناعة حديثة (تصنيع الحواسيب الشخصية) في طور النمو.</p> <p>ب - المركز التنافسي للمؤسسة: ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا.</p> <p>ج - الهدف الاستراتيجي: النمو و السعي نحو ابتكارات جديدة.</p> <p>درجة مخاطرة الائتمان: متوسطة.</p>
<p>(03)</p> <p>أ - نوع الصناعة: صناعة حديث في طور النمو (تصنيع الحواسيب الشخصية).</p> <p>ب - المركز التنافسي للمنشأة: ذات حصة سوقية متدنية.</p> <p>ج - الهدف الاستراتيجي: إما تحسين الحصة السوقية أو الانسحاب من الصناعة.</p> <p>درجة مخاطر الائتمان : عالية.</p>	<p>(04)</p> <p>أ - نوع الصناعة: صناعة في طور الاضمحلال (شركة مقاولات متردية).</p> <p>ب - المركز التنافسي للمنشأة : حصة سوقية متدنية جدا.</p> <p>ج - الهدف الاستراتيجي: الانسحاب من الصناعة أو الاندماج.</p> <p>درجة مخاطرة الائتمان: عالية جدا.</p>

المصدر : محمد مطر، مرجع سابق، ص 371 .

المخاطرة

ويتضح من الشكل أن المصفوفة تربط بين المتغير التابع ممثلا في مخاطرة الائتمان وثلاثة متغيرات مستقلة، ممثلة في نوع الصناعة التي تعمل بها المنشأة والمركز التنافسي لها وكذلك إستراتيجيتها التي يفترض أن تحدد في ضوء المتغيرين السابقين. وفي ضوء العلاقة التي تنشأ بين تلك المتغيرات تتحدد درجة المخاطرة التي يمكن تصنيفها في أربع مستويات على النحو التالي: منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جدا.

وبالتدقيق في المعلومات الموضحة في المصفوفة أعلاه، نرى بأنها مفيدة جدا لمحلل الائتمان في تقويم مخاطر القروض طويلة الأجل و ذلك على اعتبار أن الإستراتيجية تعد على المدى الطويل. وكتعليق على تلك المصفوفة نأخذ مثلا القطاع رقم (2)، فنجد أنه يضم مؤسسات هي في طور النمو، وحصتها من السوق متناقصة، لذا تكون احتياجاتها المالية اللازمة لتمويل النمو المستهدف كبيرة، وعلى الرغم من كون المخاطر في هذا النوع من المؤسسات منخفضة نسبيا في المدى الطويل بسبب قوة مراكزها المالية، إلا أنه يتوجب على المحلل أن يراعي بأن قوة هذه المؤسسات قد تتعرض في الأجل القصيرة إلى ضغط على السيولة بسبب الحاجة لتمويل أغراض النمو، مما قد يرفع من مخاطر الائتمان، وهذا ما يوجب عليه أن يكون حذرا في التعامل معها. أما المؤسسات التي تقع في القطاع رقم (1) فهي نوع المؤسسات التي تحوز على الجانب الأكبر من اهتمام البنوك لأنها تكون في العادة كبيرة الحجم وتتمتع بدرجة عالية من كفاية رأس المال وتدقق نقدي مرتفع، أما المؤسسات التي تقع في

القطاع رقم (3) فيجوز في بعض الأحيان فقط وتحت شروط حادة قبول التعامل معها أما التي تقع في القطاع رقم (4) فلا يمكن تبرير مطلقا تعامل البنك معها وذلك لارتفاع حجم المخاطر المحيطة بها²⁷.

وما يعاب على هذا التصنيف أنه يهمل الجوانب الأخرى للمؤسسة ويركز على جانب واحد فقط، وباستعمال هذا التصنيف مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد يلغي نهائيا تعامل، البنك معها وذلك لحدائة نشأتها وصغر حجم أسواقها وحصصها فيه.

2/ تصنيف المخاطر على أساس عوامل الجدارة الائتمانية: و نظرا لأهمية عوامل الجدارة الائتمانية للمقترض، فقد تم اقتراح نموذج استرشادي رقمي لتقييم مخاطر الائتمان للتعامل تلك العوامل والتي تتمثل في الخمس عناصر التالية: الشخصية، المقدرة، رأس المال والموقف المالي، الضمان ووسيلة السداد، الظروف المحيطة بالنشاط. ونجد أن كل عنصر من العناصر السابقة يتم تقييمه على أساس عدة اعتبارات²⁸.

وبعد قيام المحلل بتقييم العوامل السابقة حسب درجتها التقييمية، يقوم بتلخيص النتائج. وبعد الحصول على النتيجة أي الدرجة التقييمية للمقترض من 100 نقوم بمقارنتها مع المعايير التالية لمعرفة نوعية المخاطر و الحكم على أساسها بقبول أو رفض القرض:

1 - معدل ممتاز (86 - 100) أي قرض بمخاطر متدنية جدا،

2 - معدل جيد (61 - 85) أي قرض بمخاطر متدنية،

3 - معدل مقبول (61 - 70) أي قرض بمخاطر مقبولة،

4 - معدل ضعيف تحت المراقبة (51 - 60) أي قرض بمخاطر نوعا ما كبيرة تحتاج لمراقبة مستمرة لكي لا يقع المشروع في الفشل،

5 - معدل خطر (حضر التمويل) أقل من 50 يعني عدم منح القرض لارتفاع المخاطر المحيطة به.

فالشئ الوحيد الذي يعاب على هذا التصنيف كونه يعتمد على التقديرات الشخصية للمحلل التي أحيانا قد تخطئ، و خصوصا عند تقييم العوامل المعنوية كشخصية العميل والظروف المحيطة.

3/ تصنيف المخاطر باستخدام النظم: و نستعرض في مجال تصنيف المخاطر باستخدام النظم بعض النماذج من بين العديد منها الأخرى الأكثر تعقيدا، و هذه النظم تستعمل لتقييم وتصنيف مخاطر الائتمان المتصلة بالعملاء المقترضين، أفراد كانوا أو شركات وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية.

* **النظام النوعي(الوصفي):** ويعتمد هذا النموذج لتصنيف مخاطر القروض على مجموعة من المعايير النوعية أو الوصفية بخلاف الوضع المالي للمقترض. ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية أعطي لكل منها وزن نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: متغيرات النظام المقترح

العناصر	وزنه النسبي	
1	10 %	الصناعة التي تعمل فيها الشركة
2	15 %	المركز التنافسي للشركة
3	20 %	الأداء التشغيلي
4	25 %	التدفق النقدي
5	15 %	الوضع المالي
6	15 %	الإدارة
	100 %	المجموع

المصدر : محمد مطر، مرجع سابق، ص 387 .

ويقصد بالوزن النسبي في هذا النموذج أي مدى اعتماد المحلل على كل عنصر من العناصر الموجودة في الجدول و مدى أهميته في التحليل، فكلما كان الوزن النسبي أكبر كلما يجب الاهتمام بذلك العنصر في التحليل أكبر. ويتم تصنيف القروض حسب هذا النموذج إلى خمس فئات كالتالي: استثنائي، ممتاز، جيد، مقبول، ضعيف مشكوك فيه، وكل صنف من الأصناف السابقة تصنف حسب معايير.

إذن يمكننا القول بان القرض قرض ممتاز مثلا إذا استوفى كامل شروط التحليل وإن نقص عنصرا فيسقط القرض للرتبة الموالية. وما يعاب على هذا النموذج أنه يطلب معلومات كثيرة قد يصعب الحصول عليها كلها دفعة واحدة مما قد يطيل في وقت التحليل.

*النظام الكمي: نموذج Crédit Metrics²⁹ قام البنك الاستثماري الأمريكي J. P Morgan بوضع وسيلة لتفسير مخاطر القروض وأي تدعى Crédit Metrics. وهو برنامج يرتكز على قاعدة معلومات مبنية على مدار عدة سنوات تحتوي على احتمالات النقص والتغطية والتحويلات لكل فئة مصنفة في البرنامج.

وهدف هذا النموذج توفير إطار عمل متطور لمسؤولي البنوك و الهيئات المالية حتى يمكن أن يعوض الأنظمة الغير المجدية المستعملة في اتخاذ القرار. ولإعداد هذا النموذج تم إجراء الدراسات من طرف nion bank of switzerland , Suiss bank Corp, brarlays dezoete wedd , bank of America , La société de conseil KMV, deutsche morgan grenfell و تأثير البنوك المشاركة في الدراسة، ساهما دون أي شك في وضع طريقة Crédit Metrics وهي أداة مرجعية لتفسير مخاطر القروض، ومنهجية تطبيق هذا البرنامج تتطلب استعمال بعض النماذج الإحصائية وتتبع المراحل التالية:

- تقييم المخاطر لكل أصل في المحفظة كالقروض، السندات، الضمانات، الخبرات...إلخ، و كل خطر يقاس بالطرق المتعارف عليها التي تعتمد على معاملات الترجيح، توقعات السوق؛

- ولكل خطر مقاس يدخل عليه احتمال تحسين أو تخفيض التصنيف و نسبة احتمال الخطأ، وتحدد مختلف احتمالات تطور القيم المتحصل عليها في المرحلة الأولى؛

- وضع معاملات ارتباط بين مختلف فئات المخاطر.

ونتيجة الثلاث مراحل السابقة تترجم في معنى Value at Risk أي قيمة المخاطر المرتبطة بالقرض، وهي تمثل أقصى حد للخسائر المتوقعة التي يمكن أن تحدث عند الاستثمار في قرض معين عند مجال ثقة محدد، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة دلت على زيادة حجم مخاطر القرض والعكس صحيح.

ونجد أن هذا البرنامج يعطي لمستعمله إمكانية إدخال إحصائياته الخاصة المتعلقة بمعاملات الترويج ومعاملات الارتباط بين المخاطر. ونجد أن استعمال هذا البرنامج لا يسمح فقط بتحليل القروض أو المحفظة و لكن قد يستعمل حتى في التحليلات الجزئية والكلية للاقتصاد المختلفة. وقد سوق هذا البرنامج أول مرة في أبريل 1997، ولكن لا يجب اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر الأفضل في ما يخص الدقة التي يمنحها في المعالجة، و ذلك على اعتبار أن دقة النتيجة الممنوحة تعتمد على دقة البيانات وقاعدة المعلومات المستعملة في هذا البرنامج و المتغيرات التي تأخذ بعين الاعتبار التي تتغير من بلد إلى آخر و من بنك إلى آخر. لذا يمكن أن يعتبر هذا النموذج مكمل لعملية التحليل المالي التقليدي.

❖ العمل بتوصيات لجنة بازل حول دراسة مخاطر القروض للتحكم في الخطر: لقد عقد محافظو

المصارف المركزية لمجموعة العشرة اجتماعهم في 7 جويلية 1987 في بازل للنظر في التقرير الأول الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها. وقد أقر التقرير المذكور أعلاه وتم توجيهه للنشر والتوزيع في 10 ديسمبر 1987 على الدول الأعضاء في المجموعة ليدرس و ذلك خلال مدة ستة أشهر على سبيل الاستشارة و للتعرف على آرائها بشأن توصيات اللجنة. وأنجز التقرير النهائي وقدم في أوت 1988، وعرف باسم "بازل 1"³⁰.

وقد اتضحت محدودية استعمال هذا الاتفاق "بازل 1" لسببين:

* ظهور تقنيات حديثة لتستعمل في تسيير و دراسة المخاطر، مما جعل اتفاق (بازل 1) لا يتماشى والتغيير السريع في علوم المالية الحديثة.

* توسع مجال الإبداع المالي في موضوع مراقبة المخاطر، لاسيما ظهور ظاهرتا التوريق و انتشار مشتقات القروض، و هذا ما جعل أيضا الاتفاق غير كفاء في تأدية المهام التي أبرم من أجلها.

وقد اقترحت لجنة بازل عام 1993 في محاولة منها لدعم قاعدة رأس المال بالبنوك وإدخال بعض التعديلات على أسلوب معدل كفاية رأس المال لتغطية مخاطر السوق، التي تتناول مخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة لتحركات أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وأجريت عدة تعديلات على الاتفاق الأول، ووافق عليها محافظو البنوك المركزية الصناعية العشر أواخر عام 1995 لتصبح سارية بحد أقصى آخر ديسمبر 1997 ليصبح المعدل مغطيا للمخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والدول³¹.

ثم نتيجة لعدة عوامل أخرى، دفعت باللجنة لدراسة الاتفاق الأول، و تأسيس اتفاق آخر سمي بـ "بازل 2" ابتداء من 3 جوان 1999، وقد جاء هذا الاتفاق لإعادة النظر في طريقة حساب رأس المال الذي يجب أن يتضمن في حسابه المخاطر المتعلقة بالقرض، كما يجب أن يغطي أيضا بعض المخاطر الأخرى. وقد ركز اتفاق (بازل 2) في معالجة مخاطر القروض على الأسس التالية³²:

* الاعتماد على ما وصلت إليه بعض البنوك العالمية الكبرى مثل J.P. Morgan و Bankers Trust في مجال تطوير النماذج الكمية لتسيير محافظ القروض التي أصبحت بالنسبة لها متطورة جدا؛
* تجديد كيفية حساب نسبة الملاءة، والأخذ بعين الاعتبار النماذج الداخلية للبنك وذلك من أجل تصليح طريقة حساب رأس المال المتعلق بمخاطر القروض؛

* الاعتماد في تصنيف القروض على تصنيفات الوكالات العالمية مثل Moody's et Standard & Poor's واستخدام معاملات الترويج المقترحة من طرفها والتي تمثل احتمال تعثر هذه القروض؛

* استخدام التصنيف الداخلي للبنك، حيث يجب على بعض البنوك التي يسمح لها تحت بعض الشروط استخدام طريقة Credit Scoring الداخلية، أي يقوم البنك بوضع معاملات الترتيب المتعلقة بمخاطر مختلف القروض بنفسه، دون اللجوء إلى وكالات مختصة؛

* استخدام بعض النماذج الداخلية في البنوك لتسيير مخاطر القروض وذلك من أجل تسيير متطلبات رأس المال التي ترتبط مباشرة بمخاطر محفظة القروض، وهذا لكي تلغي احتمالات تحكيم غير رشيدة. واستخدام هذه النماذج الداخلية التي تشمل على المبادئ الأساسية لنظرية المحفظة، يحث البنوك على تنويع مخاطر القروض، و كما يساعد على مواصلة تحسين نوعية نظامها الداخلي، و كذلك مرونة هذه النماذج و متابعتها للتطورات الحاصلة في ميدان تسيير مخاطر القروض، يجعل من عملية منح القروض أكثر سهولة.

* إتباع سياسة المخصصات بهدف مواجهة تدهور أو خسارة عنصر من الأصول و ذلك من خلال تخصيص جزء من أرباحها لهذا الغرض وهذا تحت حساب المخصصات لأجل القروض المشكوك في تحصيلها.

كما قامت اللجنة كذلك خلال اتفاق "بازل2" باقتراح نسبة الملاءة المعروفة بنسبة كوك "Ratio Cook"، وقد وضعت هذه النسبة قيد الربحية في قلب الإدارة المصرفية وذلك من خلال ربط نشاط المصرفي بمستوى الأموال الخاصة، وتحسب هذه النسبة كالتالي³³:

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{حجم الأخطار المرجحة}} \times 100 < 8\%$$

حجم الأخطار المرجحة = الاستخدامات في الميزانية × حجم الخطر.

ثم سعت اللجنة لإعداد نسبة ملاءة جديدة تسمى بنسبة ماك دونو Ration Mac Donough لتعوض النسبة السابقة، ودرست من قبل مجموعة من البنوك قبل أن تصبح قيد التنفيذ في 31 ديسمبر 2006، وهذه النسبة الجديدة تركز على 3 محاور هي³⁴:

- أن لا يقل نسبة رأسمال الخاص عن 8 %، والتي تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة رأسمال الخاص} = \frac{\text{مجموع رأسمال الخاص بدون تغيير}}{\text{خطر القروض} + \text{خطر السوق} + \text{خطر الإدارة}}$$

- المتابعة الحذرة عند القيام بالأعمال المصرفية.

- الشفافية في الأسواق.

كما ركزت اللجنة في اتفاق (بازل2) على وجوب مسايرة البنوك للمستجدات على المستوى الدولي، لاسيما فيما يخص التوريق بمعنى تحويل القروض إلى أدوات مالية، وقد اكتشفت هذه الطريقة في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عملية يقوم فيها البنك بالتخلص من بعض القروض في جانب الأصول من ميزانيته من خلال بيعها إلى مؤسسة متخصصة، وتقوم بدورها بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول تطرح للبيع للمستثمرين ويتم سداد حصيلة البيع كتمن لشراء الدين الأصلي و كذا تدخل القيمة من جديد إلى البنك مكونة بذلك موردا جديدا. وإلى جانب استخدام طريقة التوريق ظهرت بما يسمى بمشتقات القروض وهي وسائل ظهرت حديثا تحاول تغطية مخاطر

القروض بأخذ مراكز معينة في السوق المالي كما تساعد في إيجاد طريقة ديناميكية في تسيير مخاطر محفظة القروض، وذلك أنه متى شعر البنك بالخطر الكبير المحيط بالقروض يستطيع اللجوء إلى السوق المالي لعرض هذا القرض للبيع باستخدام أحد مشتقات القروض. ولأجل تطوير هذه الطريقة قامت بعض البنوك الأنجلو ساكسونية بوضع فرق عمل لمتابعة نتائج هذه الطريقة في لندن ونيويورك وبعض البنوك الصينية والأوربية التي تهتم بهذه الطريقة وبتطوير سوق هذه المشتقات³⁵.

كما نجد أن اللجنة قد أكدت على وجوب استخدام نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر La value at Risk والتي هي الطرق التي تصمم لتقدير الخسائر المحتملة لمحافظ الأوراق المالية اعتمادا على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل مع مراعاة أن لا يقل معامل الثقة عن 99%. إلا أن تطبيق هذه المنهجية يصطدم بصعوبات في حالة خطر القرض وهذا راجع إلى أن عوائد القروض المصرفية تتبع قوانين إحصائية تتعد عن القانون العادي La loi normale، كما تختلف عن القوانين التي تتبعها عوائد الأوراق المالية³⁶. كما أكدت لجنة بازل على العديد من ضروريات تحسين تسيير المخاطر مثل الشفافية، رفع مستوى رأس المال و ذلك لرفع مصداقية البنوك و تنافسيتها و غيرها من الوسائل و ذلك في إطار التشريعات التي تسير التغييرات الوطنية و الدولية.

إلا أن تطبيق توصيات لجنة بازل من طرف البنوك العربية سترتب عليه توجيهات جديدة، تتعلق بإجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل و هيكل الأصول، إضافة إلى إضعاف قدراتها التنافسية في السوق المصرفية الدولية مما قد ينعكس سلبا على نشاطاتها و ربحيتها إقليميا و دوليا.

ثالثا/ كيفية استخدام أساليب إدارة الائتمان في التخفيف من الأزمة الحالية:

تعد الأزمة المالية الحالية من أسوأ الأزمات منذ أزم الكساد الكبير حيث مست الكثير من القطاعات خاصة قطاع البنوك، الذي تضرر بشكل كبير من هذه الأزمة، إذ أعلنت الكثير من البنوك إفلاسها، كما يتوقع أن تنهار بنوك أخرى. وفي محاولة للحد من تأثير الأزمة على قطاع البنوك، يجب استخدام أحدث الأساليب لإدارة المخاطر الائتمانية فيها، لكي لا تفوت أي فرص للربح تخوفا من الأزمة.

1- الأزمة المالية الحالية - أزمة (2008) :

لقد اندلعت هذه الأزمة المالية نتيجة أزمة الرهن العقاري في بداية 2007، حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية و الممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض

إذ انفجرت فقاعة سوق العقارات، التي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ، إذ تضمنت نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ثلاث أضعاف عن الشهر الذي لم يتم تسديده، فضلا عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفدرالي الأمريكي.

لقد شهدت السنوات السابقة للأزمة تسهيلات في شروط الائتمان، واتجهت أسعار العقارات للارتفاع (السكنية بالخصوص) بما يقارب 124% للفترة 1997-2006، مما حفز الكثيرين على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم وفي ظل الارتفاع أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدد في الأساس، إذ كان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان³⁷.

وخلال فترة 2006-2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع، مما زاد من أعباء المقترضين، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات في الانخفاض.

ولاحتماء الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، اللذين لجئوا لشركات التأمين لضمان العقارات فيما لو امتنع محدودي الدخل عن السداد، وعند توقف محدودي الدخل عن السداد نتيجة ضخامة أعباءهم، زاد تفاقم الأزمة حيث أعلنت أكبر شركات التأمين عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وقد اعتبرت هذه الأزمة الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد، وانطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى دول العالم من دول أوربية وآسيوية ودول خليجية ونامية، إذ وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية 19 بنكا سنة 2008، ويتوقع انهيار لمزيد من البنوك، ويمكن تلخيص أهم مراحل الأزمة التي اندلعت سنة 2007 كما يلي³⁸:

* **فيفري 2007** : عدم تسديد قروض الرهن العقاري، مما سبب أولى عمليات الإغلاق في مؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛

* **أوت 2007**: تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة؛

* **أكتوبر إلى ديسمبر 2007**: عدة بنوك كبرى أعلنت انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛

* **جانفي 2008**: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% ثم خفض تدريجيا إلى 2% بين شهري جانفي ونهاية أبريل؛

* **17فيفري 2008**: الحكومة البريطانية أمتت بنك "نور ذرن روك"؛

* **مارس 2008**: "جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بيرستينرز" بسعر متدن؛

* **07 سبتمبر 2008**: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار؛

* **15 سبتمبر 2008**: اعتراف بنك "ليمان برانرز" بإفلاسه، بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو بنك "أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت وهو بنك "ميريل لينش"؛

* **16 سبتمبر 2008**: الحكومة الأمريكية والاحتياطي الاتحادي تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعه تأمين في العالم "أي أي جي" المهتدة بالإفلاس بمنح مساعدة قدرها 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛

* **17 سبتمبر 2008**: البورصات العالمية واصلت التدهور، كما كثفت المصارف المركزية من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛

* **23 سبتمبر 2008**: الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛

* **26 سبتمبر 2008**: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية و التأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛

* **28 سبتمبر 2008**: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، حيث رفضت مما أدى إلى انهيار بورصة وول ستريت، في حين واصلت معدلات الفائدة بين المصاريف في الارتفاع مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها؛

* 01 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

يمكن القول أن الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية وفقا لدورات تنتج عنها فترات توازن من أجل إعادة تنظيم الاقتصاديات.

2- دور الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في الحد من الأزمة:

إن وضع أو تصميم نظام موضوعي فعال لتصنيف مخاطر القروض يجب أن يكون هدفا استراتيجيا لكل بنك و ذلك إذا ما أراد أن يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم اليوم و الذي تسوده المنافسة الشديدة، تزداد فيه حدة الأزمات وتتعاظم فيه المخاطر. وتوافر مثل هذه النظم لإدارة البنوك يحقق لها المزايا التالية:

* يساعدها على تقييم نوعية أصول محفظة القروض وبالتالي مستوى مخاطرتها.

* يوفر لها أداة هامة وفعالة لوضع سياستها وتسعير القروض، وذلك بربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرتها؛

* تساعد البنوك في تقدير حجم المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة.

* المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.

* إحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض و السندات و التسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

* تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها .

* العمل على الحد من الخسائر وتقليصها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة البنك.

* إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تمنع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

* حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، الدائنين، المستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها .

وعلى هذا الأساس، فإن على البنوك اعتماد نماذج هيكلية كنموذج أنظمة الإنذار المبكر المتمثل أساسا في متابعة تطور التصنيفات، ومحاولة الاستفادة من كل النظم التي تظهر على الساحة والاستعانة بها في عملية التحليل لتتوصل إلى تقدير حجم المخاطر المحيطة بالقروض، وذلك حتى تساهم في التخفيف من حدة الأزمة الحالية، حيث لا يجب عليها تجميد كل تعاملاتها وإنما أخذ الأمور بجدية عند تحليل مخاطر الائتمان، وإتباع أحدث الأساليب لإدارة والتحكم في الخطر. وعلى الرغم من أن جميع أساليب إدارة والتحكم في الخطر تعتبر أداة فعالة وهامة بيد محلل الائتمان في تحديد المخاطر وتقدير حجمها إلا أن الدور الأول والأخير في اتخاذ قرار منح أو عدم منح القروض سيبقى بطبيعة الحال لمدير البنك حسب اقتناعاته الشخصية، لذلك يجب أن يكون قراره مبني على أسس علمية، لكي يساهم في التخفيف من حدة الأزمة الحالية والحد من انتشارها.

خاتمة:

لقد كان للأزمة المالية العالمية تأثيرات سلبية على عدة قطاعات، فقد أفلست العديد من المؤسسات الكبيرة وشركات التأمين والبنوك، كما تم تأمين عدة بنوك ومنح الكثير من المساعدات لهذه الأخيرة للتخفيف من وقع الأزمة، فقد انخفضت موجودات البنوك، وبالتالي انخفاض أرباحها والتأثير سلبا على ملاءتها المالية وقدرتها على الإقراض والاقتراض وعلى تكلفته، مما أدى بالبنوك بالتردد في فتح خطوط الائتمان لتمويل مشاريع جديدة. فلهذا الغرض ظهرت أهمية استخدام أساليب حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، حتى لا تفوت هذه الأخيرة فرص ربح ممكنة تخوفا من تفاقم الأزمة.

إذن، إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك، وكل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية، لذلك على البنوك أن تتقبل مستوى معين من الخسائر، بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط لاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر. فإدارة المخاطر الائتمانية والتخطيط لاستمرارية عمل البنوك هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما ولا يجوز فصليهما، فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل، وعليه فإن استخدام أساليب حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك سيغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية عملها والتي تذهب في معالجتها للمخاطر أبعد من عملية إدارة المخاطر فقط بل وكذلك الحد من تزايد انتشار الأزمة.

الهوامش:

- 1 - Bart halon Eric, Crises financières : Revue problèmes économiques, N° 25945,1998.
- 2- سعيد الشيخ، الأزمة المالية، المفهوم والأسباب، vb.arabsgate.com.
- 3- أسباب الأزمة المالية العالمية، egypt-mostaqbal.blogspot.com.
- 4- أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق والناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص.14.
- 5- مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002، ص.06.
- 6- أحمد طلفاح، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف أثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، ص.06.
- 7- أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق ذكره، ص.15.
- 8- عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، مصر، ص.02.
- 9- عبد النبي اسماعيل الطوخي، مرجع سابق ذكره، ص.2-4.
- 10- احمد طلفاح، مرجع سابق ذكره، ص.12.
- 11- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، طبعة1، مؤسسة الوراق، 2000، ص.209.
- 12- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، 2003، ص 71 - 72.
- 13- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 48.
- 14- نفس المرجع السابق، ص 48.
- 15- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 211.
- 16 - Michel Mathieu, L'exploitation bancaire et le risque crédit, édition d'organisation, Paris, 1995, p. 53.
- 17 - السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق و المؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 314.
- 18 www .wikipedia.org 01/07/2009.
- 19 نفس المرجع السابق.
- 20 -جبار محفوظ بن علي، " وكالات تصنيف الائتمان دراسة تحليلية، " مجلة المال و الصناعة بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 22، 2004، ص.52.
- 21- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر، 2002، ص 312.
- 22- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، طبعة 1، مطابع المستقبل، 1997، ص.186.

²³ – Alain Galesne, Le financement de l'entreprise, édition du cerefia, Rennes, 1999, p. 15 .

²⁴ - محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 384-385.

²⁵ - جبار محفوظ بن علي، مرجع سابق، ص 47.

²⁶ - نفس المرجع السابق، ص 47.

²⁷ - محمد مطر، مرجع سابق، ص 372-373.

²⁸ - للمزيد من المعطيات حول النموذج، ارجع إلى عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2002، ص 571-574.

²⁹ -Pierre Mathieu, Patrick d'herouville, Les dérivés de crédit, economica, Paris, 1995 ,p.124.

³⁰ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، جزء 1، الدار الجامعية، 2003، ص 123 .

³¹ - عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 1153 .

³² -Marjorie Demazy, Value-at-risket contrôle prudentiel des banques, Bruylant academia, Belgique, 2001, pp.102-104.

³³ Michel Rouah, Gérard Naulleau, le Contrôle de gestion bancaire et financier, les éditions d'organisation 2003, 4^{ème} édition, pp. 271,272.

³⁴ -idem, p. 284.

³⁵ -Pierre Mathieu, Patrick d'Herouville, op.cit, p. 103 .

³⁶ - مهني دنيا زاد " البنوك في مواجهة تحديات العولمة المالية "، ماجستير اقتصاد دولي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 167 - 168.

³⁷ - سعيد الشيخ، مرجع سابق ذكره.

³⁸ - الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها وحلولها، مداخلة في إطار مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 13-14 مارس 2009 . www.jinan.edu.lb